أكبر عمل تشريعي مالي يصدر غدا بملحق خاص بالجريدة الرسمية

هيئة الأسواق: وصلنا 1800 مقترح أخذنا بأهمها في اللائحة التنفيذية

شريف حمدي

اجتماعات ماراثونية امتدت الى 12 ساعة يوميا أجرتها هيئة أسواق المال في الأسبوعين الأخيرين، حيث أفضت امس الى الانتهاء من اعداد اللائحة التنفيذية الجديدة لقانون هيئة أسواق المال، على أن تصدر غدا في ملحق خاص في الجريدة الرسمية (كويت اليوم).

وواصلت هيئة أسواق المال العمل بلا انقطاع خلال العطلات الرسمية طيلة الفترة الفائتة من أجل انجاز اللائحة خلال فترة الـ 6 أشهر بعد إقرار تعديلات القانون. وسبق أن وصفت هيئة الاسواق ان ما تم إنجازه بأنه «اكبر عمل تشريعي في القطاع المالي الكويتي»، حيث تم زيادة المواد من 444 مادة إلى 1610 مواد، عمدت الهيئة من خلالها إلى إعادة تنظيم وتفصيل المواد في 17 كتيبا يحمل كل كتيب عنوانا خاصا لمواد القانون.

وتلقت الهيئة حسب مصادر مسؤولة فيها ما يقارب 1800 مقترح من الجهات المعنية ذات العلاقة بقانون أسواق المال حول اللائحة، بعد أن ارسلتها الهيئة لهذه الجهات في 21 سبتمبر الماضي وأعطت مهلة 20 يوما لإبداء رأيها.

وأضافت أن عددا كبيرا من هذه المقترحات لاقى اهتماما من قبل فريق صياغة اللائحة في شكلها النهائي، وبالفعل تم تضمينها ضمن اللائحة الجديدة التي سيتم الإعلان غدا، وحول أبرز ما ستتضمنه اللائحة ما يلي:

● بموجب تعديلات القانون ودخول لائحته الجديدة حيز التنفيذ سيتم تسييل الأسهم المرهونة لدى البنوك عبر هيئة أسواق المال وحدها، وهو امر سيسرع عملية التسييل ويخفض من دورة اجراءات درجات التقاضي، حيث سيكون حكم الاستئناف في محكمة أسواق المال هو الحكم الاخير للتسييل، حيث لن يكون هناك تمييز للحكم.

● سيتم إلغاء الضرائب علي أي عوائد محققة من الأوراق المالية، وهو أمر سيرفع تنافسية السوق الكويتية لجذب استثمارات أجنبية للأسهم القيادية وذات العوائد النقدية المجدية استثماريا، خصوصا ان أسعار اغلب الأسهم مخصومة في هذا الوقت كما قال تقرير لشركة الشال الاقتصادية امس.

● هيئة الأسواق ستشرع بعد إقرار اللائحة في إصدار نظام صانع السوق لضمان استقرار الأسعار وخلق السيولة، وهو أمر سيخلق تحديات للهيئة في انجاز هذا الملف المنتظر منذ سنوات.

● تسهيل إجراءات تأسيس شركات (SPV) أو شركات ذات الأغراض المتعددة عوضا عن إصدارها من خارج الكويت او في الجزر ذات الملاذات الضريبية (اوفشور)، خاصة أن ضريبة تأسيس مثل هذه الشركات في الكويت 0٪.

وأبرز الشركات ذات الأغراض الخاصة تلك التي تخصص لإصدار الصكوك أو السندات، وأغراض مالية اخرى. وأبرز مزايا وجود مثل هذه الشركات بالكويت هو مساعدة الشركات المتعثرة على تنفيذ خطط الهيكلة المالية تحت مظلة شركات الأغراض الخاصة.

● من الجديد أيضا ضمن اللائحة الجديدة وجوب توافر 250 ألف دينار حد أدنى في صناديق الاستثمار كاحتياطي اجباري عند التأسيس، وهذا القرار جاء استجابة لمقترحات أرسلها مديرو صناديق استثمار بعد أن كان الحد الأدنى للاحتياطي 5٪ من رأسمال الصندوق.

وستبدأ الهيئة في حملة ترويج واسعة لتعريف الأشخاص المرخص لهم والخاضعين للقانون ولائحته بأبرز ما جاء في اللائحة وكيفية تطبيقه وفتح المجال أمام الاستفسارات لمنع الوقوع في الخطأ مستقبلا.

أبرز التعديلات: تسييل الأسهم المرهونة عبر هيئة الأسواق.. بلا تمييز

لا ضرائب على عوائد وتداولات الأسهم..فرصة لجذب السيولة

«لاغارد» لـ «دول الخليج»: يجب سنّ الضريبة المضافة بأسرع وقت

الدوحة ـ رويترز: قالت مديرة صندوق النقد الدولي كريستين لاغارد أمس إن معظم دول مجلس التعاون الخليجي المصدرة للنفط قد وضعت سياسات مالية حصيفة وإنه بإمكان من لم يفعل أن يتعلم من الآخرين.

جاء ذلك في بيان إثر اجتماع لها مع مسؤولين اقتصاديين كبار بدول الخليج في الدوحة.

وقالت لاغارد إن كل دول الخليج بحاجة إلى مزيد من التعديلات على ميزانياتها للتكيف مع تراجع أسعار النفط على المدى الطويل وان معظمها تبنى سياسات مالية ستسمح بالقيام بتلك التعديلات من مركز قوة وستحد من تداعياتها على معدلات النمو الاقتصادي. وقالت «من لم يفعلوا ذلك بوسعهم بالتأكيد التعلم ممن فعلوا».

وحثت دول الخليج بما فيها السعودية والإمارات على سن ضريبة للقيمة المضافة على مستوى المنطقة بأسرع وقت ممكن لأنها ستدر إيرادات كبيرة حتى عند نسب منخفضة. وقالت إنه ينبغي عدم تأخير ذلك. وقالت لاغارد إن الحكومات بحاجة إلى كبح نمو الإنفاق.

وأضافت: «في ضوء الحقائق المالية الجديدة لا يوجد مجال لمزيد من النمو في فواتير الأجور العامة. علينا مواجهة تلك الحقيقة».

الكويت تتفاوض لشراء الغاز الإيراني

محمود عيسى

قالت صحيفة «طهران تايمزان» الكويت تتفاوض مع ايران لشراء الغاز الطبيعي منها، لتشغيل محطات توليد الطاقة، وفقا لما نقلته عن مدير عام شركة صادرات الغاز الطبيعي الوطنية الايرانية علي رضا كاميلي.

ونقلت وكالة انباء مهر الايرانية عن المسؤول الايراني قوله ان بإمكان ايران تصدير الغاز الى الكويت عبر خط انابيب يجري بناؤه لنقل الغاز الايراني الى العراق مرورا بمدينة البصرة.

أما الممر الثاني الذي يمكن لايران تصدير الغاز من خلاله الى الكويت فهو عبارة عن خط انابيب تحت البحر يمتد من ميناء جانافي الايراني جنوب البلاد.

ونقلت الصحيفة عن مدير عام شركة الغاز الوطنية الايرانية حامد رضا عراقي قوله في ابريل الماضي ان الجمهورية الاسلامية مستعدة لتصدير الغاز الطبيعي الى الكويت عبر خط انابيب يمتد الى الحدود العراقية الغربية.

واضاف عراقي «انه من الممكن لايران تصدير الغاز الطبيعي الى الكويت عن طريق العراق، وهذا الامر يتحقق اذا ما تم توقيع عقد لتصدير الغاز بين ايران والكويت».

وقالت الصحيفة ان وكالة «رويترز» كانت قد نقلت في 2 ابريل الماضي عن وزير النفط علي العمير قوله ان الكويت كانت تسعى لتوقيع اتفاقية مع ايران لضمان امدادات الغاز الطبيعي، الذي تحتاج اليه الكويت بصورة ماسة.

تمويل خليجي: حجز تحفظي وإيقاف التداول

قررت محكمة التنفيذ بالبحرين الحجز التحفظي على الأسهم المملوكة لكل من مجموعة جي أف أتش المالية (بيت التمويل الخليجي سابقا) ورئيس مجلس إدارة الشركة السابق.وأعلنت بورصة البحرين في بيان لها أمس، أنه تم الانتهاء من الإجراءات المتبعة في الحجز التحفظي على الأسهم العائد ملكيتها للطرفين المدعى عليهما، وأخطرت المحكمة الموقرة بذلك وذلك بعد التنسيق مع الوسطاء.

وقالت البورصة إن هذا الإعلان يأتي طبقا لمتطلبات معايير الافصاح والشفافية المعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين.

كما قرر الرئيس التنفيذي لبورصة البحرين وقف التداول مؤقتا على أسهم مجموعة جي أف أتش المالية ابتداء من اليوم (الاثنين) 9 نوفمبر وحتى قيام المجموعة بالإفصاح عن كافة التطورات عن الاعلان الصادر عبر موقع بورصة البحرين بهذا الشأن وإخطار المجموعة بذلك، وتم تعميم القرار على الوسطاء المعتمدين بالبورصة البحرينية ومديري الادارات وعلى مدير ادارة مراقبة التداول وشؤون الأعضاء لتنفيذه.

افتتح المعرض بمشاركة 1100 شركة وسط تراجع للطلبيات الجديدة

انخفاض النفط يهدّد صفقات معرض دبي للطيران

الشيخ محمد بن راشد يتحدث على الهاتف خلال معرض دبي للطيران (أ.ف.ب)

دبي ـ أ.ف.ب: بعد أن فازت بطلبيات قياسية على مدى ثلاثة أعوام تتوقع شركات صناعة الطائرات تباطؤا في الطلبيات الجديدة خلال معرض دبي للطيران الذي انطلق أمس في ظل هبوط أسعار النفط والصراعات الدائرة في الشرق الاوسط.

وتشارك اكثر من 1100 شركة من اكثر من 60 دولة في المعرض الذي يقع «في قلب صناعة الطيران» العالمية بحسب المنظمين. وتشمل قائمة العارضين عملاقي صناعة الطائرات شركتي «ايرباص» و«بوينغ» اللتين تتنافسان على زيادة حصتهما في السوق المتنامية للطائرات في الخليج. ويقول المنظمون ان النسخة الاخيرة من المعرض سجلت رقم اعمال فاق 200 مليار دولار، مع تسجيل طلبات لطائرات جديدة بعد ساعات على افتتاحه فاقت 162,6 مليار دولار، متفوقة بذلك على الرقم القياسي السابق البالغ 155 مليارا، والمسجل في العام 2007.

وقال المحلل في «اي اتش اس» للاستشارات حول الطيران والامن بن مورز: «بسبب الطلبات الكبيرة السابقة، فإن مجمل الطلب في هذه السنة سيكون اقل بكثير من الاعوام السابقة». وأضاف ان «المعرض قد يسجل هذه السنة رقما قياسيا لجهة غياب المبيعات». ولدى الشركات الخليجية الكبرى، طيران الامارات والاتحاد والخطوط الجوية القطرية، طلبات عدة لدى «بوينغ» الاميركية و«ايرباص» الاوروبية.

وتبلغ حاليا طلبات الشركات الخليجية على الطائرات ذات الهيكل العريض 750 طائرة، ما يجعل من غير المرجح ان تتقدم بطلبات جديدة.

وأكدت بعض هذه الشركات في وقت سابق انها لا تنوي الاعلان عن طلبات كبيرة في معرض دبي.

وأكد رئيس شركة «الاتحاد» ومقرها ابوظبي جيمس هوغان، في وقت سابق من هذه السنة ان شركته تقدمت بطلبات تكفي خططها للنمو حتى سنة 2040. اما طيران الامارات، اكبر مشغل لطائرات «ايه 380» و«بوينغ 777»، فقد انهت العام الماضي بطلب 150 «بوينغ 777» قيمتها 56 مليار دولار.

وأعلنت «بوينغ» في وقت سابق من هذا الشهر ان الشرق الاوسط سيحتاج الى 3180 طائرة في السنوات العشرين المقبلة، بقيمة 730 مليار دولار.

وقال نائب مدير الشركة لمبيعات الطائرات التجارية راندي تينسث ان «نحو 80٪ من مجمل سكان العالم يقيمون على مسافة رحلة ثماني ساعات» من الخليج.

«بوينغ»: الشرق الأوسط سيحتاج إلى 3180 طائرة في الـ 20 سنة المقبلة بـ 730 مليار دولار

الإمارات: التكهنات بتقلبات كبيرة في سعر النفط «غير واقعية»

دبي ـ رويترز: قال وزير الطاقة الإماراتي امس إن أي تكهنات بتقلبات كبيرة في سعر النفط خلال الأشهر المقبلة غير واقعية.

وقال الوزير سهيل بن محمد المزروعي في بيان بخصوص مؤتمر لقطاع الطاقة تستضيفه أبوظبي إنه متفائل بحدوث تصحيح تدريجي في أسعار النفط في 2016. وأضاف المزروعي أن الإمارات ملتزمة بسد أي نقص في سوق النفط العالمية وأنها ستمضي قدما في مشاريع مزمعة لزيادة إنتاج الخام.